المقاولاتية آلية للتنويع في الاقتصاد الجزائري في ظل تحديات الأزمة الراهنة

Entrepreneurship as a mechanism to diversify the Algerian Economy in light of the challenges of the current crisis

أ / مـــرا د مهدي*

أستاذ مساعد (أ)

جامعة الشيخ العربي التبسي تبسة

الملخص: لقد تغير مفهوم التنمية في المجتمعات خلال السنوات الأخيرة من المفهوم القائم على المؤسسات العملاقة والتخطيط المركزي، إلى مفهوم أخر يعتمد على الإبداع و الابتكار الذي يقوم به أفراد المجتمع بصفة فردية أو جماعية و هو ما يعرف"بالمقاولاتية".

إن أهمية المقاولاتية في تنمية المجتمعات اقتصاديا من جهة ومكافحة البطالة من جهة أخرى يستوجب إعطاء أولوية بالغة لتطوير وترقية وتشجيع المقاولين في المجتمع، إلا أن هذه الجهود يجب توجيهها واستغلالها بشكل أمثل حتى تحقق الأهداف المسطرة، وأهم نتيجة تم التوصل إليها هي تبني إستراتيجية متوسطة المدى ترتكز على المقاولات الصغيرة والمتوسطة من خلال البرامج المسطرة والهياكل الجديدة، التي تهدف إلى دعم وتشجيع هذا النوع من المؤسسات كما تعتبر وسيلة لترقية المنتوج الوطني والتقليل من حدة البطالة مما يعود بالنفع على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من جهة، وتهدف إلى النهوض بهذا القطاع الحساس بهدف تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية، ومواجهة إقامة منطقة حرة للتجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي في أفاق 2019.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية، التنويع الاقتصادي، الأزمة الحالية (انهيار أسعار النفط).

Abstract: In recent years, the concept of development in societies has changed from a concept based on Giant companies and central planning to another concept that depends on the creativity and innovation of individual or collective members of society, which is known as «Entrepreneurship. »

The importance of entrepreneurship in the economic development of societies, on the one hand, and the fight against unemployment on the other hand, should give high priority to the development, promotion and encouragement of entrepreneurs in society. However, these efforts must

* **Mourad.mahdi04@yahoo.com**

be directed and exploited optimally to achieve the established goals, the most important outcome was the adoption of a medium-term strategy based on small and medium-sized enterprises (SMEs) through new programs and structures designed to support and encourage such institutions, It is also a means to promote the national product and reduce unemployment, which is beneficial to economic and social development on the one hand, and aims to promote this sensitive sector in order to enhance the competitiveness of Algerian enterprises and to face the establishment of a Free Trade Area with the European Union in the horizon of 2019.

Key words: Entrepreneurship, economic diversification, current crisis (collapse of oil prices).

مقدمة:

شهدت الجزائر منذ الاستقلال مجموعة من التحولات الاقتصادية التي نتج عنها التخلي عن النظام الاشتراكي، والتوجه إلى تطبيق سياسة اقتصاد السوق، إضافة إلى ذلك فإن العولمة والتحولات الاقتصادية الإقليمية والدولية، وتداعياتها على الأوضاع المحلية، استدعت ضرورة الاهتمام بتطوير المنظومة المؤسسية الصغيرة والمتوسطة للتقليل من الانعكاسات السلبية للشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مستقبلا.

إشكالية الدراسة:

إن البحث في مجال المقاولاتية أمر ضروري لتقييم هذه التجربة، والبحث عن العوامل الحقيقية التي من شأنها النهوض بترقية المقاولاتية، وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لتفعيل مساهمتها في التنمية الاقتصادية؛ وعليه كانت إشكالية بحثنا على النحو التالي:

ما مدى مساهمة المقاولات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات في ظل أزمة انهيار أسعار النفط؟

من خلال هذه الإشكالية يمكن صياغة جملة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالمقاولاتية؟ المقاول و المسار المقاولاتي؟
- ما العلاقة بين المقاولاتية والتنمية الاقتصادية؟
- ما هي أهمية المقاولاتية في النشاط الاقتصادي في الجزائر؟

أهداف الدراسة:

يعتبر موضوع المقاولاتية في الجزائر من المواضيع الفتية التي انتقلت من نظام اقتصادي مركزي تعتبر فيه الدولة، المحرك الرئيس للنشاط الاقتصادي، هي المقاول الوحيد، إلى نظام اقتصادي مبني على الحرية الاقتصادية، وإنشاء المؤسسات من قِبل المقاولين الذين يمتلكون الخصائص والإمكانات اللازمة. وعلى الرغم من المجهودات الجبارة التي بذلتها الدولة لتشجيع هذه الفئة، إلا أن الإقبال على العمل الحر في الجزائر ما زال لم يلق الاهتمام الكبير مقارنة بالعمل المأجور لدى مؤسسات وهيئات الدولة.

مبررات الدراسة:

- التعرف على مختلف العوامل المؤثرة على البروز المقاولاتي، وكيف تساهم السياسات الحكومية في تفعيلها؛
- تحديد أهم العناصر التي يجب التركيز عليها لتنمية ثقافة المقاولاتية في الجزائر؛
- تقييم البيئة الاقتصادية والتشريعية، وتحديد الإيجابيات والنقائص بغرض الوصول إلى مناخ أعمال مشجع على النشاط المقاولاتي.

منهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على المنهج الوصفي التحليلي كطريقة للإلمام بجوانب البحث، وهذا بسرد وتحليل المعطيات المتاحة حول الموضوع، وتحليلها تحليلا علميا، ومن ثم استخلاص جملة من النتائج، وتقديم التوصيات.

تقسيمات الدراسة:

من أجل الإلمام بمختلف جوانب الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى أربعة محاور:

- **المحور الأول**: التأصيل الأدبي النظري للمقاولاتية.
- **المحور الثاني**: المقاولاتية وديناميكية التنمية الاقتصادية.
- **المحور الثالث**: التنويع الاقتصادي ومساهمة المقاولاتية فيه.
- **المحور الرابع**: أهمية المقاولاتية في النشاط الاقتصادي في الجزائر.

المحور الأول: التأصيل الأدبي النظري للمقاولاتية

1-تعريف المقاولاتية:

لا يوجد إجماع حول نظرية المقاولاتية، وكذلك حول تحديد مفهومها، ومع ذلك فإن أغلب التعاريف تتفق على أنها:"نوع من السلوك يتمثل في السعي نحو الابتكار والتنظيم، وإعادة تنظيم الآليات الاقتصادية والاجتماعية من أجل استغلال موارد وحالات معينة تحمل المخاطرة وقبول الفشل. إنه مسار يعمل على خلق شيء ما مختلف، والحصول على قيمة بتخصيص الوقت والعمل الضروري مع تحمل الأخطار المالية، النفسية والاجتماعية المصاحبة لذلك، والحصول على نتائج في شكل رضا مالي وشخصي".[(1)]

وبعضهم يرى أن المقاولاتية تتمثل في:"تسيير الموارد البشرية والمادية والمالية بهدف إنشاء وتطوير وغرس حلول تسمح بالاستجابة لحاجيات الأفراد والجماعات، وقد ميز Verstraet ثلاثة أبعاد:[(2)]

- **البعد المعرفي**: هو نتيجة رؤية مقاولاتية عند المقاول، وتتميز بفكر استراتيجي يتميز بسرعة رد الفعل (قدرة الفرد على ترجمة الأحداث وإدراك ما يجب فعله من خلال ما حدث)، والتعلم (نتيجة التجارب السابقة والحالية، معارف، استعدادات، وخضوع لتأثير الميولات والانفعالات).
- **البعد التنسيقي**: الناتج عن الفعل المقاولاتي، والذي يقود المقاول للتموقع مقابل العديد من المتعاملين الاقتصاديين من مختلف الطبقات الاجتماعية، والتمكن من التحكم في الشكل المؤسساتي.
- **البعد الهيكلي**: يهتم بالإدماج المقاولاتي حول خاصية الغاية (الملموس)، والذاتية (غير الملموس)، هذه الصورة تضع المقاول ومؤسسته في ارتباط وطيد مع المنظومة الاقتصادية ومكوناتها، وتحديد ما هو المدى الذي يؤثر فيه هذا الارتباط بشكل مهم على المؤسسة ومنشأتها.

2-المسار المقاولاتي: من أجل إعطاء أكثر دقة للمسار المقاولاتي قام Fayolle و Verstraet بتجميع نشاطاته في ثلاث مجموعات رئيسة:[(3)]

2-1-النشاطات قبل المقاولاتية: تتعلق ببعض الأبعاد كثقافة المقاولاتية، البيئة المقاولاتية والتوجه المقاولاتي، وتتأثر أيضا بنوعية الشخص، المحفزات والهوية والعادات الاجتماعية والدينية، حيث تمثل

هذه الأخيرة جسرا بين العوامل الظاهرة التي تدفع الأفراد وهيكل التقييم غير المرئي الذي يوجههم، لأن من خلال العادات يمكن ملاحظة قيم الأفراد.

2-2-**مجموع النشاطات المقاولاتية**: تتمثل في جوهرها في إنشاء المؤسسة، وهي نتيجة مباشرة فعلية لمجموعة من المؤثرات التي جاءت من مرحلة النشاطات قبل المقاولاتية، لاسيّما الثقافة الإدارية، والبيئة والتوجه المقاولاتي.

2-3-**مجموع النشاطات التسييرية**: تتضمن التسيير والمتابعة والمحافظة على نمو المؤسسة.

وعليه فإن المسار المقاولاتي يعني الحصول على الموارد البشرية والمالية والمادية وتسييرها واستغلالها بطريقة مثلى، بهدف إنشاء وتطوير وغرس حلول تسمح بالاستجابة لحاجات الأفراد والجماعات.

3-**المقاول**: لقد عرّف القاموس العام للتجارة الذي نُشر سنة 1723 بباريس كلا من المصطلحين *Enprendre* و *Entrepreneur* بالشكل التالي:[4]

3-1-***Enprendre***: تعني تحمل مسؤولية عمل ما أو مشروع أو صناعة ...إلخ.

3-2-***Entrepreneur***: الشخص الذي يباشر عملا أو مشروعا ما، فمثلا بدلا من أن نقول صاحب مصنع نقول مقاول صناعي.

4-**أهم الصور في مجال المقاولاتية**: لا تتمثل المقاولاتية في قيام شخص معين بإنشاء مؤسسة جديدة فقط، بل توجد أربعة أشكال في الأدبيات النظرية للمقاولاتية من خلال أعمال Michael و Loue متمثلة في:[5]

4-1-**فرص الأعمال**: وهي تركيبات جديدة تتمثل في تقديم منتجات جديدة، طرق جديدة في الإنتاج، استغلال أسواق جديدة، معرفة مصدر جديد للتموين وغيرها، وعليه فالمقاول هو الشخص القادر على اكتشاف الموارد (تحت التقييم) بواسطة ضوابط، حتى يعاد شراؤها وتصنيعها بهدف إعادة بيعها كسلع وخدمات (بعد التقييم) من قِبل المستثمرين. كما تمثل الفرصة معلومة جديدة يتم استغلالها من قِبل أفراد يملكون خاصيتين: الأولى هي امتلاكهم معارف داخلية مكملة لهذه المعلومة والتي تسمح لهم باستغلالها، والثانية أنهم يملكون بعض المميزات الخاصة من أجل تقييمها. الحصول على هذه المعلومة يشكل الحس والرؤية الثاقبة للمقاولاتية أو مشروعا لاستغلال هذه الفرصة.

4-2-**إنشاء مؤسسة**: من الطبيعي أن إنشاء مؤسسة يعني عدم وجودها من قبل، هذا المفهوم يعني الاضطراب الذي يسبق وجودها لأنها ستتفاعل مع محيطها بعدما تكون مفتوحة عليه، فالمقاولاتية هي مجموعة المراحل التي تقود لإنشاء مؤسسة، أي النشاطات التي يقوم من خلالها المقاول بتعبئة

واستغلال الموارد المادية والمعلوماتية، بشرية ومالية وغيرها، من أجل تحويل الفرصة إلى مشروع منظم ومهيكل.[6]

4-3-**خلق القيمة:** إن المقاولاتية كحالة تربط بصفة متلازمة شخصا يمتاز بدافع شخصي قوي(استهلاك الوقت، المال، الطاقة...) لإنجاز مشروع أو مؤسسة جديدة أو مؤسسة قائمة في شكل مقاولة من أجل خلق منفعة، سواء أكانت مالية أم تقنية أم شخصية أم اجتماعية تحصل عليها المؤسسة المحركة، والتي تمنح الرضا للمقاول والمتعاملين والممولين.

بالنسبة للمقاول فهو يحصل على فوائد مالية ومادية، لكن أيضا على استقلالية السلطة أو إثبات الذات بين الآخرين، أما بالنسبة للزبائن فيحصلون على الرضا من خلال استخدام أو استهلاك السلعة أو الخدمة؛ في حين أن الممولين يحصلون على فوائد مالية فعلية مستقبلية، وعليه فالخلق الفعلي للقيمة لا يكون عموما إلا في المرحلة الأخيرة عندما تظهر النتائج.[7]

4-4-**الابتكار**: بمفهومه الضيق يعني ارتباطه بالجوانب التكنولوجية حاليا، وهذا المنظور الضيق يسيطر على العديد من الإجراءات العمومية في مجال المقاولاتية، أما من خلال المفهوم الواسع يرجع إلى قدرة المقاولين على اقتراح أفكار جديدة من أجل منح أو إنتاج سلع أو خدمات جديدة، توسيع خطوط الإنتاج... أي إنشاء مؤسسة مختلفة عن تلك التي نعرفها من قبل، إنه اكتشاف أو تحويل منتج، إنه اقتراح طريقة جديدة للعمل، التوزيع أو البيع...إلخ.

المحور الثاني: المقاولاتية وديناميكية التنمية الاقتصادية

يبحث نموذج المرصد العالمي للمقاولاتية (GEM)[8] في تفسير لماذا بعض الاقتصاديات الوطنية تطورت بشكل سريع مقارنة بالأخرى، ومحاولة إظهار اكتمالية المكونات الموجودة في التنمية الوطنية، هذا النموذج يستند عموما على إطار تصوري يقدم آليات كبرى تحدد النمو الاقتصادي الوطني كما هو موضح في الشكل الآتي:

الشكل رقم (01): نموذج تأثير المقاولاتية على النمو أو التنمية الاقتصادية لـ GEM

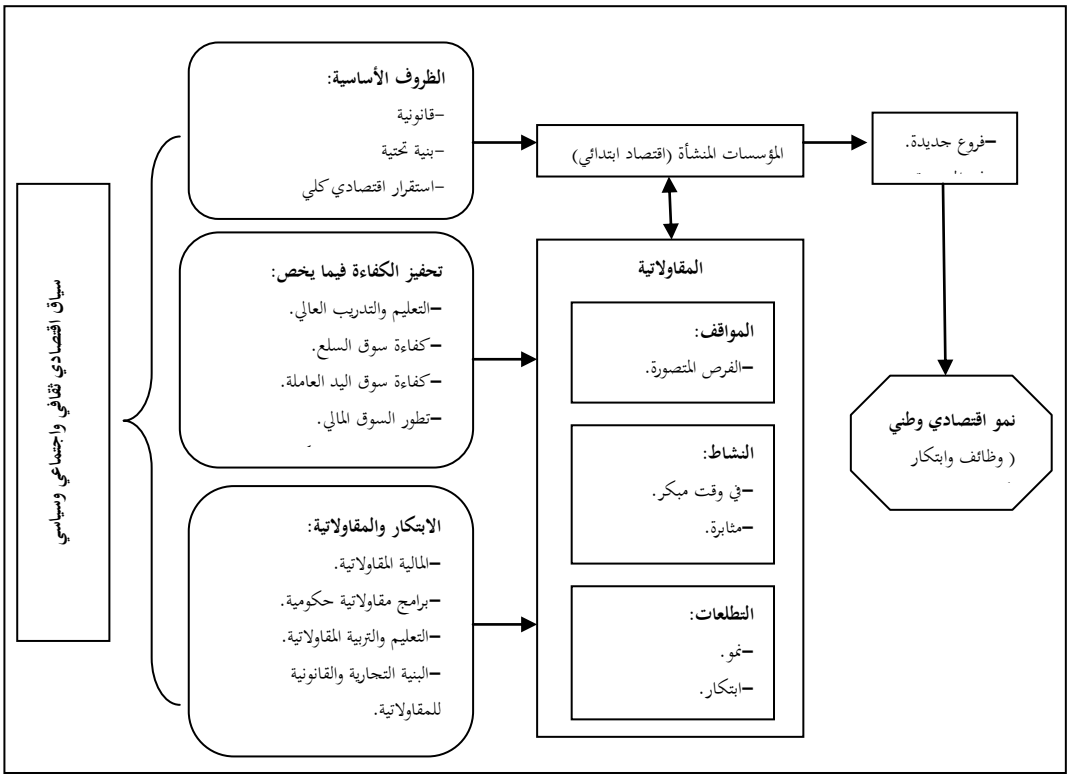

Source: Global Entrepreneur-ship Monitor,2009,Exécutive, Rapport 12.

في الجزء العلوي من الشكل حسب Fayolle يظهر انعكاس دور المؤسسات الكبرى المتموقعة جيدا، التي تضمن الحضور الوطني على مستوى التجارة العالمية، فإذا كانت الظروف المحيطة العامة للبلد تطور بشكل مناسب تنافسية المؤسسات الكبرى على المستوى الدولي سوف تتحسن بعد ذلك في إطار معايير النضج والحجم، هذه المؤسسات الكبرى تولد طلبا مهما من السلع والخدمات في اقتصادها الوطني، هذا النمو في الطلب ينتج بدوره أسواقا لعدد من المقاولات المصغرة، والصغيرة، والمتوسطة. أما الجزء السفلي من الشكل فيبين الدور الذي تؤديه المقاولاتية في إنشاء وتطوير مؤسسات جديدة بمساعدة العوامل الظرفية مبينة تحت اسم "الظروف المحيطة بالمقاولاتية " الموجودة بين المجال السوسيوثقافي وبروز مؤسسات جديدة. في هذا المستوى يتميز النموذج بخاصيتين حاسمتين للمسار المقاولاتي: بروز فرص سوقية جديدة، وقدرة الأفراد على إنشاء مؤسسات جديدة تبحث عن

اقتناص هذه الفرص، وعليه يكون المسار المقاولاتي فعالا بشكل خاص في إطار سوق ديناميكية يتحدد النجاح فيها في مستويات عالية من الابتكار والإبداع، وسرعة الدخول إلى هذه الأسواق.

يؤكد نموذج GEM على أن العامل الرئيس لتنمية أي بلد ليس المال أو اكتساب التكنولوجيا، وإنما ذوو الأفكار المبتكرة والخلاقة، ويؤكد على أن أهم محرك للنمو الاقتصادي هو توفر المقاولين وأصحاب الأفكار المميزة والمبدعة، ويمكن تلخيص دور المقاولاتية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام فيما يلي:[9]

1-**رفع مستوى الإنتاجية في جميع الأعمال والأنشطة**: يتحقق ذلك من خلال الكفاءة في استخدام الموارد من قِبل المقاولين أنفسهم في المجتمع، وخلق التوافقات الجديدة من خلال القدرة على تحويل الموارد من مستوى أقل إنتاجية إلى مستوى أعلى.

2-**خلق فرص عمل جديدة**: يعمل المقاولون الذين ينتمون للقطاع الخاص في مجالات نشاطات صناعية مختلفة، تجارية وخدمية وغيرها بأحجام مؤسسات كبيرة ومتوسطة وصغيرة في المجتمع الذي يعيشون فيه، بحيث يتيحون الفرصة لتوظيف آلاف العاملين، وخلق فرص عمل حقيقية لهم.

3-**المساهمة في تنويع الإنتاج**: نظرا لتباين وتعدد إبداعات المقاولين من خلال تنوع نشاطاتهم في إنتاج السلع والخدمات التي تؤدي إلى إضافة قيمة جديدة للمجتمع، وقد يكون هذا الإبداع في التكنولوجيا أو في الصناعة أو في تقديم الخدمات، أو في الأنشطة والوظائف المختلفة في المؤسسة مثل: التسويق أو التوزيع أو الترويج أو التنظيم أو التسيير، أو من خلال مدخل جديد للأعمال أو طريقة جديدة في أداء الوظائف.

4-**زيادة القدرة على المنافسة**: وذلك من خلال المعرفة الدقيقة الواعية للبيئة المحلية والبيئة الخارجية وتطوير العمل من خلالها والتفاعل معها بإيجابية، كما أن المبادرات الحديثة في المقاولاتية إطلاق مؤسسات جديدة أو إعادة بعث مؤسسات قائمة تحفز الإنتاجية، كلها عوامل تنمي المنافسة من خلال إجبار المؤسسات الأخرى على العمل بأحسن أداء وابتكار مهما كان مستوى التنظيم والعمليات والمنتجات وغيرها.

5-**نقل التكنولوجيا**: إذ يقوم المقاولون بنقل أدوات ووسائل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، أو القيام بابتكارات تكنولوجية جديدة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وخلق فرص جديدة لهم ولغيرهم من الأفراد في المجتمع تكون مطابقة لاحتياجاتهم، من حيث ابتكار

منتجات وخدمات جديدة، مداخيل جديدة للأعمال، مصادر توريد جديدة للمواد الخام، وأساليب عمل جديدة وغيرها.

6-**التجديد وإعادة الهيكلة في المشاريع الاقتصادية وتنميتها وتطويرها:** أي إحداث تغييرات مهمة في المؤسسات الاقتصادية القائمة وإعادة هيكلتها، ويشمل ذلك تحويل هذه المشاريع والمؤسسات لجعلها أكثر ابتكارا من خلال التغيير في مجال الأداء وأنظمة الموارد والمصادر، وأنظمة الحوافز والمكافآت، بالإضافة إلى ثقافة المنظمة، وإعادة صياغة الإجراءات والمعايير المؤسسية فيها.

7-**إيجاد أسواق جديدة:** يتحقق ذلك من خلال إيجاد توافقات جديدة في الموارد والكفاءات واستخدامها لدى المقاول، واستغلال الفرص في السوق من أجل إيجاد عملاء جدد، وخلق طلب وعرض جديدين على المنتجات والخدمات.

8-**روح المقاولة والقيم الاجتماعية:** المقاولون هم القوة المحركة لاقتصاد السوق وإنجازاته، يقدمون للمجتمع ثروة تشغيل وكفاءات متنوعة للمستهلكين استجابة للمطالب المتزايدة لأفراد المجتمع فيما يتعلق بأثر النشاط المقاولاتي على المجتمع والبيئة، وعليه قامت العديد من المؤسسات بتبني استراتيجية رسمية اتجاه المسؤولية الاجتماعية تتضمن مثلا إطلاق منتوج جديد يحترم البيئة، ويستجيب لمتطلبات المستهلكين، ويتبنى حسن المعاملة التجارية.

المحور الثالث: التنويع الاقتصادي و مساهمة المقاولاتية فيه

1-**مفهوم التنويع الاقتصادي:** بالمعنى الواسع فالتنويع الاقتصادي يعني أنه على البلد أن ينوع في إنتاجه لتصدير قائمة واسعة من السلع والخدمات، فبالنسبة للبلدان التي تعتمد كثيرا على قطاع النفط، على غرار الجزائر، فالتنويع الاقتصادي بالنسبة لها يعني الحد من الاعتماد الشديد على صادرات ومداخيل قطاع المحروقات، وتطوير اقتصاد غير نفطي، واستحداث صادرات غير نفطية ومصادر غير نفطية للإيرادات، كما يعني مصطلح التنويع الاقتصادي بالنسبة لهذه البلدان، التي تتميز بهيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي، ضرورة تطوير القطاع الاقتصادي الخاص فيها وإعطائه دورا رياديا؛ أما بالنسبة للبلدان الغنية بالموارد الطبيعية فإن الحجة الأساسية للتنويع الاقتصادي هي الرغبة في تفادي نقمة الموارد الطبيعية، وتجنب التأثيرات السلبية لتقلبات أسعار هذه الموارد على اقتصادياتها، وقد ثبت أن التنويع الاقتصادي يمكن أن يجعل البلد أقل عرضة للمخاطر المرتبطة بنقمة الموارد الطبيعية. إن التنويع الاقتصادي هو عملية معقدة ولا تنشأ من فراغ، فهو يتطلب توفر بيئة مناسبة تجعل من تنويع الاقتصاد أمرا ممكنا، وفي هذا الصدد يعتبر البنك الدولي في

تقريره سنة 2009 أن بناء مؤسسات جيدة يعتبر أمرا ضروريا لتنويع صادرات أي البلد، إلا أن بناء المؤسسات الملائمة هي عملية تتطلب وقتا، كما يرى البنك الدولي أن هناك عوامل هامة وضرورية لإنجاح هذه المؤسسات، تتمثل في وجود بنية تحتية فعالة، لاسيّما في ميدان النقل والاتصالات، من أجل خفض التكاليف تحسين نوعية المنتجات وآليات توزيعها، سياسات اقتصادية كلية مستقرة وقطاع مالي متطور، سعر صرف مناسب، وسياسة تجارية منفتحة تمكن من ولوج الأسواق وتحسن من تنافسية الصادرات، وإصلاحات هيكلية تساعد على خلق بيئة تنظيمية من شأنها تحفيز نمو القطاع الخاص، وتشريعات تحفز الاستثمارات المحلية وتجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. (10)

2-مساهمة المقاولاتية في التنويع الاقتصادي:

منذ صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001 وتشجيع القطاع الخاص عرفت هذه المؤسسات ديناميكية جديدة ترجمت في تزايد عدد المؤسسات المستحدثة سنويا، من خلال مختلف أجهزة الدولة المكلفة بتدعيم المقاولاتية، حيث كان لهذه المؤسسات تأثير نسبي على التشغيل، وتحقيق ناتج وطني يساهم في التنمية الاقتصادية للجزائر.

2-1-تطور عدد المقاولات الصغيرة والمتوسطة (2010-2016):

شهد هذا النوع من المؤسسات في الجزائر تطورا بالغ الأهمية منذ سنة 2000، و يرجع ذلك إلى إجراءات الدعم المختلفة، من تسهيل الحصول على التمويل و الامتيازات الجبائية وشبه الجبائية للمؤسسات الناشئة، حيث تشير الإحصائيات أن أكثر من نصف المقاولات الصغيرة و المتوسطة تم إنشاؤها ما بين 2001-2007 و ذلك بصدور الأمر رقم 01-18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بالإضافة إلى صدور الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار.

الجدول ر قم (01): **تطور عدد المقاولات الصغيرة والمتوسطة** (2010-2016)

طبيعة المؤسسات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المؤسسات الخاصة	618.515	511.856	532.702	747.387	820.194	896 279	1.022.231
نسبة التطور من سنة إلى أخرى	/	17.24-	4.07	40.30	9.74	9.27	14.05
المؤسسات العمومية	557	572	561	547	544	532	390
نسبة التطور من سنة إلى أخرى	/	2.69	1.92-	2.49-	0.54-	2.20-	26.69-
المجموع	**619.072**	**512.428**	**533.263**	**747.934**	**820.738**	**896.811**	**1.022.621**
نسبة التطور %	/	**17.22-**	**4.06**	**40.25**	**9.73**	**9.26**	**14.02**

Source : Ministère de l'industrie et de la PME : les Bulletins des informations statistique 2010-2016 *http://www.mipmepi.gov.dz*

من خلال الجدول رقم (01) نلاحظ أن هناك تطورا ملحوظا في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، حيث وصل عددها 1.022.231 مؤسسة عند نهاية سنة 2016 بعدما كان عددها سنة 2010 يقدر بـ 618.515، هذا التطور راجع إلى إدماج –لأول مرة- الأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون نشاطهم في المهن الحرة في تعداد المؤسسات الخاصة، والعكس بالنسبة للمؤسسات العمومية فعددها سجل انخفاضا قدر بـ390 مؤسسة عند نهاية سنة 2016 بعدما كان يقدر بـ557 سنة 2010، وهذا يفسر بعمليات الخوصصة للوحدات المتعثرة.

يفسر هذا التطور باتباع الدولة لمجموعة من السياسات والبرامج كلها تهدف إلى النهوض بقطاع المقاولات الصغيرة والمتوسطة من أجل تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية لمواجهة إقامة منطقة حرة للتجارة مع الاتحاد الأوروبي في آفاق 2018-2019، من أهم هذه البرامج مخطط تنمية ولايات الجنوب العشرة، كما وضعت العديد من الآليات والهيئات المتخصصة في دعم المقاولاتية وتسهيل إنشائها من بينها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار-ANDI- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب-ANSEJ- وغيرهما.

2-2-تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب فروع النشاط:

يعود تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كل سنة بنسبة كبيرة منه إلى القطاع الخاص، وهي واجهة النشاط المقاولاتي في الجزائر، وهذا بسبب سياسة الانفتاح الاقتصادي و الخوصصة التي شهدها القطاع العام، بالإضافة إلى:

- ✓ التحولات الاقتصادية العالمية وما صاحبها من تطبيق برامج التعديل الهيكلي في الجزائر ما طرح حتمية تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ الدور المتعاظم للقطاع الخاص لاسيّما في ظل الأوضاع الاقتصادية (انهيار أسعار النفط ونزول سعر البرميل الواحد إلى ما دون 50 دولار سنة 2016)، وترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستحداث أنشطة اقتصادية سلعية وخدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا إحياء أنشطة اقتصادية تم التخلي عنها مثل إعادة تنشيط الصناعة التقليدية، المناولة في قطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية وغيرها، والجدول الآتي يوضح أكثر فروع النشاط لهذا النوع من المؤسسات.

الجدول رقم (02): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب فروع النشاط

قطاع النشاط	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الخدمات[11]	172.653	186.157	195.889	217.444	242.532	277.379	302.564
نسبة التطور %	/	7.82	5.22	11	11.53	14.36	9.07
البناء والأشغال العمومية	129.762	135.752	139.875	147.005	156.311	168.557	174.848
نسبة التطور %	/	4.61	3.03	5.09	6.33	7.83	3.73
الصناعة [12]	62.145	64.848	66.841	70.840	76.000	83.701	89.597
نسبة التطور %	/	4.34	3.07	5.98	7.28	10.13	7.04
الفلاحة والصيد البحري	3.806	4.006	4.142	4.458	4.885	5.625	6.130
نسبة التطور %	/	5.25	3.39	7.62	9.57	15.14	8.97
خدمات ذات الصلة بالصناعة [13]	953	998	1.032	2.217	2.402	2.639	2.767
نسبة التطور %	/	4.72	3.40	114.82	8.34	9.86	4.85
المجموع	**369.319**	**391.761**	**407.779**	**441.964**	**482.130**	**537.901**	**575.906**
نسبة التطور %	/	**6.07**	**4.08**	**8.38**	**9.08**	**11.56**	**7.06**

Source : Ministère de l'industrie et de la PME : les Bulletins des informations statistique 2010-2016 - *http://www.mipmepi.gov.dz* –

يبين الجدول السابق تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة موزعة على مختلف مجموعات فروع النشاط، حيث تحتل المؤسسات الناشطة في مجال الخدمات المرتبة الأولى مقارنة ببقية الأنشطة، حيث وصل عددها في نهاية 2016 إلى 302.564 مؤسسة، بمعدل تطور قدر بـ 9.07% مقارنة بسنة 2015، يليه نشاط البناء والأشغال العمومية في المرتبة الثانية بـ 174.848 مؤسسة، بمعدل تطور قدر بـ 3.73 %، ثم قطاع الصناعة بـ 89.597 مؤسسة، بمعدل تطور قدر بـ 7.04%، ثم يليه قطاع الفلاحة والصيد البحري بـ 6.130 مؤسسة، بمعدل تطور قدر بـ 8.97%، وأخيرا الخدمات ذات الصلة بالصناعة بـ 2.767 بمعدل تطور قدر بـ 4.85 % دائما في نهاية سنة 2016.

لقد سجل قطاع البناء والأشغال العمومية تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة هو الأعلى مقارنة بالنشاطات الأخرى بـ 174.848 مؤسسة، وهنا تبرز أهمية وضع استراتيجية لتوجيه الاستثمار بوجه عام يتضمن العناية بآليات دعمه وترقيته، لاسيّما وأن الجزائر مقبلة على تحديات راهنة في قطاع السكن بمختلف صيغه لتغطية الطلبات المتزايدة سنويا عليه، والذي بات يؤرق الحكومات بتشكيلات مختلفة من الإطارات الواحدة تلو الأخرى، لكنها لم تستطع حل هذا المشكل العويص، بالإضافة إلى بناء المسجد الكبير بالجزائر العاصمة.

2-3-تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاعات النشاطات المهيمنة: على الرغم من أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة يشهد تطورا ملحوظا وتنوعا كبيرا، إلا أنه توجد قطاعات مهيمنة على هذا القطاع، وهذا ما سنوضحه من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (03): **تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاعات النشاطات المهيمنة**

قطاع النشاط	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
البناء والأشغال العمومية	129.762	135.752	139.875	147.005	156.311	168.557	174.848
نسبة التطور %	/	4.61	3.03	5.09	6.33	7.83	3.73
التجارة والتوزيع	64.962	69.837	60.507	80.863	89.454	102.122	112.727
نسبة التطور %	/	7.50	13.36 -	33.64	10.62	14.16	10.38
النقل والمواصلات	33.848	36.620	39.426	41.722	45.531	50.592	53.790
نسبة التطور %	/	8.18	7.66	5.82	9.12	11.11	6.32
خدمات العائلات	25.403	26.977	28.114	30.982	34.562	39.887	44.177
نسبة التطور %	/	6.19	4.21	10.20	11.55	15.40	10.75
الفندقة و الإطعام	20.401	21.251	59.022	23.649	25.634	28.405	31.541
نسبة التطور %	/	4.16	117.73	59.93 -	8.39	10.8	11.04
خدمات المؤسسات	23.541	26.595	31.476	34.463	40.874	48.998	52.331
نسبة التطور %	/	12.97	18.35	9.48	18.60	19.87	6.80
صناعة المنتجات الغذائية	18.394	19.172	19.758	21.022	22.449	24.746	26.635
نسبة التطور %	/	4.22	3.05	6.39	6.78	10.23	7.63
باقي القطاعات	53.008	55.557	57.409	62.258	67.315	74.594	79.857
نسبة التطور %	/	4.80	3.33	8.44	8.12	10.81	7.05
المجموع	**369.319**	**391.761**	**435.587**	**441.964**	**482.130**	**537.901**	**575.906**
نسبة التطور %	/	**6.07**	**11.18**	**1.46**	**9.08**	**11.56**	**7.06**

Source : Ministère de l'industrie et de la PME : les Bulletins des informations statistique 2010-2016 - *http://www.mipmepi.gov.dz* -

يتضح من خلال الجدول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تنشط أساسا في سبعة قطاعات أساسية، حيث تشكل هذه النشاطات حوالي 85 % من مجموعة النشاطات الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2016، ويأتي في مقدمة هذه النشاطات قطاع البناء والأشغال العمومية، حيث وصل عددها في نهاية سنة 2016 إلى 174.848 مؤسسة بنسبة 30.36 % من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و هذا راجع إلى سياسة الدولة الجزائرية الرامية إلى تدارك التأخر في المشاريع الخاصة بهذا القطاع، لاسيما في مجال السكنات و المرافق العمومية، مما يشجع على قيام العديد من المقاولات الجديدة، نظرا لضخامة المشاريع المسجلة في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي، التي من أبرزها الطريق السيار "شرق–غرب"، ومشاريع السكن المتزايدة سنويا؛ في حين نجد في الصف

الثاني المشاريع المتعلقة بقطاع التجارة، ثم النقل والمواصلات بنسبة 19.57% و 9.34% على التوالي، و يمكن تفسير الحضور القوي للقطاع الخاص في فرع النشاط التجاري، على أساس أن بقية الفروع الأخرى كانت تشهد احتكارا من قِبل القطاع العام، و تماطل الدولة الجزائرية في تحريرها، كذلك عدم قدرتها على تلبية الطلبات المتزايدة على قطاع النقل و المواصلات، بالإضافة إلى البحث عن الربح السهل وتفادي المخاطرة في قطاع الصناعة، نظرا لسهولة الدخول في هذين القطاعين و الربح مضمون فيهما. أما فيما يخص نشاط صناعة المنتجات الغذائية فهو يمتاز بتدني عدد المؤسسات، و بضعف معدل التطور، مما يستدعي لفت الانتباه إلى منح الأولوية في تخصيص آليات الدعم لهذا النشاط.

2-4-تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية:

قابل التطور الذي يشهده قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تراجعا معتبرا بالنسبة للمؤسسات العمومية الصغيرة، نظرا للسياسة المتبعة من قِبل الدولة الجزائرية التي عمدت إلى خوصصة مثل هذا النوع من المؤسسات، والجدول الآتي يوضح ديناميكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية حسب قطاعات النشاط.

الجدول رقم (05): تطور تعداد المؤسسات العمومية حسب قطاعات النشاط

قطاع النشاط	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصناعة	179	169	169	166	152	152	97
نسبة التطور %	/	5.58-	00	1.77-	8.43-	00	36.18-
الخدمات	209	167	158	155	151	143	81
نسبة التطور %	/	20.09-	5.38-	1.89-	2.58-	5.29-	43.35-
البناء والأشغال العمومية	43	41	40	38	50	47	28
نسبة التطور %	/	4.65-	2.43-	5-	31.57	6-	40.42-
الزراعة	114	183	184	181	181	181	181
نسبة التطور %	/	60.52	0.54	1.63-	00	00	00
المناجم والمحاجر	12	12	10	07	10	9	3
نسبة التطور %	/	00	16.66-	30-	42.85	10-	66.66-
المجموع	**557**	**572**	**561**	**547**	**544**	**532**	**390**
نسبة التطور %	/	**2.69**	**1.92-**	**2.49-**	**0.54-**	**2.20-**	**26.69-**

Source : Ministère de l'industrie et de la PME : les Bulletins des informations statistique 2010-2016 - *http://www.mipmepi.gov.dz* -

يتضح من الجدول السابق وجود تراجع كبير في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2016، حيث انخفض العدد من 557 مؤسسة إلى 390

مؤسسة، ويفسر ذلك بتنازل الدولة الجزائرية عن غالبية النشاطات لصالح القطاع الخاص، وهذا إما في إطار عملية الخوصصة، أو لأسباب تتعلق بغلق بعض المؤسسات العمومية لمشاكل تسييرية، حيث عرفت انخفاضا في عددها بمعدلات متفاوتة بالنسبة لقطاع الصناعة، والبناء والأشغال العمومية، ونشاط الخدمات، التي أصبحت الدولة غير قادرة على تغطية الطلب المتزايد في هذه القطاعات، في ظل السياسة الاقتصادية المنتهجة، والمشاريع الاقتصادية الكبرى، وتغير بنية المجتمع.

المحور الرابع: أهمية المقاولاتية في النشاط الاقتصادي في الجزائر

1-مساهمة المقاولات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل:

يعد مشكل البطالة من أصعب المشاكل الاجتماعية في الجزائر، حيث تسعى السلطات العمومية دائما إلى إيجاد حلول مناسبة لها بجميع الطرق الممكنة، ومنذ تبني الجزائر نظام اقتصاد السوق أُعتبر تشجيع المقاولاتية أحد الحلول المهمة في مواجهة هذه المشكلة المستعصية، في المقابل جاء هذا النظام ببرامج أخرى كبرنامج الخوصصة سنة 1997 والذي نتج عنه تصفية 250 مؤسسة تساهم بنسبة 30 % من إجمالي عمالة المؤسسات العمومية، وبذلك تحول الاقتصاد الجزائري من نموذج المؤسسات الكبيرة إلى نموذج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا يساهم في التأثير بشكل أو بآخر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، ويمكن توضيح مدى مساهمة المقاولاتية في توفير مناصب العمل من خلال الجدول الآتي.

الجدول رقم (06): تعداد مناصب العمل المصرح بها حسب الفئات

طبيعة المؤسسة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المؤسسة الخاصة	1.577.030	1.676.111	1.800.742	1.869.363	2.035.219	2.192.068	2.511.674
نسبة الزيادة بالنسبة لسنة 2010	/	6.28	14.18	18.53	29.05	38.99	59.26
متوسط التشغيل [14]	97.01	97.21	97.44	97.59	97.74	98.16	98.86
المؤسسة العمومية	48.656	48.086	47.375	46.132	47.085	43.727	29.024
نسبة الزيادة بالنسبة لسنة 2010	/	1.17-	2.63-	5.18-	3.22-	10.13-	40.34-
متوسط التشغيل	2.99	2.79	2.56	2.41	2.26	1.84	1.14
المجموع	**1.625.686**	**1.724.197**	**1.848.117**	**1.915.495**	**2.082.304**	**2.371.020**	**2.540.698**
نسبة الزيادة %	**/**	**6.05**	**13.68**	**17.82**	**28.08**	**45.84**	**56.28**

Source : Ministère de l'industrie et de la PME : les Bulletins des informations statistique 2010-2016 - *http://www.mipmepi.gov.dz* -

على الرغم من تزايدها المستمر ما تزال نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل ضعيفة نوعا ما تتراوح ما بين 6.28 % إلى 18.53 % [15] من نسبة العمالة الوطنية، باعتبار أن

أغلبها أسرية، وكذلك تهرب كثير من مسيريها من التصريح لدى صندوق التأمينات لغير الأجراء، كما تفسر زيادة اليد العاملة لدى المؤسسات الخاصة مقارنة بالعمومية بتزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة سنويا، واستقرار عمليات الشطب في مؤسسات القطاع الخاص والصناعات التقليدية عكس المؤسسات العمومية.

2-مساهمة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في المنتوج الداخلي الخام والقيمة المضافة:

2-1-تطور المنتوج الداخلي الخام خارج المحروقات حسب طبيعة القطاع:

يساهم القطاع الخاص بنسبة كبيرة من الناتج المحلي الخام PIB خارج المحروقات وصلت إلى 91.08 % نهاية سنة 2014، وعلى الرغم من تسجيل انخفاض طفيف سنة 2016 بنسبة 5.45 %، إلا أن الأمر يكشف لنا مدى الأهمية التي يمكن أن تحققها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في النمو الاقتصادي الجزائري؛ وعليه فإن توفير الدعم والتحفيز المستمر لهذا القطاع يعد أمرا ضروريا من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (07): تطور المنتوج الداخلي الخام خارج المحروقات حسب طبيعة القطاع (و. مليار دج)

طبيعة القطاع	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مساهمة القطاع العام في PIB	827.53	923.34	844.02	640.39	716,10	831,32
النسبة من مجموع الناتج الداخلي الخام لكل سنة %	15.02	15.23	11.06	8.92	12.67	14.37
مساهمة القطاع الخاص في PIB	4681.68	5137.46	6784.02	6393.95	4932.80	4950.72
النسبة من مجموع الناتج الداخلي الخام لكل سنة %	84.98	84.77	88.94	91.08	87.33	85.63
المجموع	**5509.21**	**6060.80**	**7628.04**	**7174.73**	**5648.90**	**5782.04**

Source : Ministère de l'industrie et de la PME : les Bulletins des informations statistique 2010-2016 - *http://www.mipmepi.gov.dz* -

يتضح من الجدول السابق أن مساهمة القطاع الخاص تمثل نسبة كبيرة من الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات مقارنة بمؤسسات القطاع العام، حيث بلغت هذه النسبة 91.08 % من مجموع الناتج الداخلي الخام نهاية سنة 2014 مقابل 8.92 % للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام، أما التراجع المسجل في سنتي 2015-2016 فهو راجع لانهيار سعر برميل النفط، وانخفاض قيمة الدينار الجزائري مقارنة باليورو والدولار، ليسجل أدنى مستوياته مقابل ارتفاع نسبة التضخم، وهو ما أثر سلبا على القطاع الخاص، ورغم ذلك تبقى مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام مؤشرا لمدى الأهمية التي اكتسبها القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي، وبذلك فإن توسيع

عدد الاستثمارات الخاصة يعتبر أمرا أكثر من ضروري في إطار عمليات تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال توفير الدعم اللازم لكل النشاطات المقاولاتية.

أشار التقرير الذي نشره البنك الإفريقي للتنمية، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن الأداء الاقتصادي الجزائري يتواصل في التأثر بانخفاض أسعار النفط الذي انتقل من 99 دولار للبرميل في سنة 2014 إلى 53 دولار للبرميل في سنة 2015 ليستقر عند 45 دولار في سنة 2016 ، وأشار التقرير إلى أن نشاط الصناعة خارج قطاع النفط والغاز لم تتعد 5 % من الناتج الداخلي الخام في سنة 2016 مقابل 35 % أواخر الثمانينات، مبرزا أن السلطات تعتزم إعادة تصنيع الجزائر (إعادة توجيه الجزائر نحو الصناعة).

2-2-تطور القيمة المضافة للقطاعين العام و الخاص (2010-2015):

يسيطر القطاع الخاص بشكل كامل على بعض القطاعات مثل الفلاحة والصيد البحري وصناعة الجلود، فقد بلغت مساهمة القطاع الخاص في المجال الفلاحي1918.67 مليار دج، وفي قطاع البناء والأشغال العمومية 1513.60 مليار دج، أما في قطاع النقل والمواصلات بلغت مساهمته 1401.42 مليار دج، بينما ما يزال القطاع الصناعي في نمو بطئ نوعا ما مقارنة ببعض القطاعات، فلم تتعد مساهمة القطاع الخاص 309.86 مليار دج؛ في حين سجلنا أكبر مساهمة في قطاع التجارة، حيث تمثل مساهمة القطاع الخاص ما قيمته 2780.96 مليار دج (المجموع 7924.51 م دج)، وهي نتيجة حتمية نظرا لتخلي الدولة شبه الكلي عن قطاع التجارة منذ بداية التسعينات، وتوجه كثير من المستثمرين نحو هذا القطاع لسد العجز الذي تركته الدواوين المختصة في مجال التجارة، وهذا ما يوضحه الجدول التالي.

الجدول رقم (08): تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في القيمة المضافة (مليار دج).

طبيعة القطاع	2010		2011		2012		2013		2014		2015	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
مساهمة القطاع العام في القيمة المضافة	827.53	15.02	923.34	15.23	793.38	12.01	839.24	11.70	1187.93	13.90	1313.36	14.22
مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة	4681.68	84.98	5137.46	84.77	5813.02	87.99	6741.19	88.30	7338.65	86.10	7924.51	85.78
المجموع	**5509.21**	**100**	**6060.80**	**100**	**6606.40**	**100**	**7580.43**	**100**	**8526.58**	**100**	**9237.87**	**100**

Source : Ministère de l'industrie et de la PME : Bulletin d'informations statistique, mai 2017 : *http://www.mipmepi.gov.dz.*

تبين هذه النتائج أن القطاع الخاص في الجزائر بدأ يكوّن قاعدة اقتصادية مهمة يجب دعمها بشكل ملموس، لاسيّما فيما يتعلق بتطوير الأسواق و مجالات التسويق، وغلق الأبواب تدريجيا على الاقتصادي الموازي الذي يعتبر القوة المدمرة للقطاعات الاقتصاديات الناشئة، مثلما يوضح الجدول:

الشكل رقم (02): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في القيمة المضافة

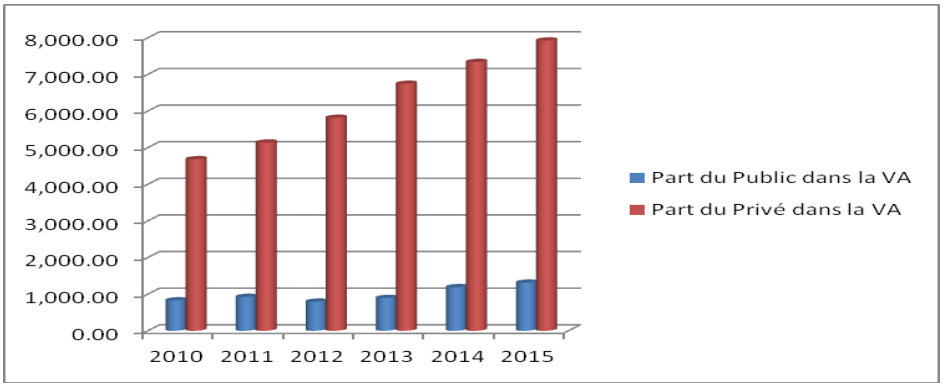

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على الجدول رقم (08).

أما بالنسبة لمدى مساهمة القطاع الخاص في مجال المقاولاتية في التنمية الاقتصادية ككل فسوف نوضح ذلك من خلال التطرق إلى حصيلة التجارة الخارجية في الجزائر، وذلك بتقدير مساهمتها في الصادرات خارج قطاع المحروقات.

2-3-مؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر:

يبين الجدول الآتي تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010-2016 مع التركيز على مساهمة المقاولات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات الكلية في الجزائر.

الجدول رقم (09): حصيلة التجارة الخارجية في الجزائر 2010-2016 (و.مليار دينار .ج)

طبيعة القطاع	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصادرات خارج المحروقات	1526	2062	2062	2165	2582	1969	1781
النسبة من إجمالي الصادرات %	2.67	2.80	2.86	3.28	4.10	5.67	6.16
صادرات المحروقات	55527	71427	69804	63752	60304	32699	27102
النسبة %	97.33	97.20	97.14	96.72	95.90	94.33	93.84
إجمالي الصادرات	**57053**	**73489**	**71866**	**65917**	**62886**	**34668**	**28883**
الواردات	40473	47247	50376	54852	58580	51702	46727
الميزان التجاري	**16580**	**26242**	**21490**	**11065**	**4306**	**17034-**	**17844-**

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار مأخوذة من الموقع الإلكتروني:
www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur

من خلال مقارنة الصادرات خارج المحروقات والواردات للقطاع الخاص خلال الفترة 2010-2016 نلاحظ أن الواردات أكبر بكثير من نظيرتها الصادرات خارج المحروقات، حيث لم تتعد نسبة مساهمتها 4.10 % في أحسن أحوالها نهاية سنة 2014؛ في حين سجل الميزان التجاري فائضا قدره 4306 مليار دج، وهذا ما يفسر اعتماد الاقتصاد الجزائري بصفة شبه كلية على صادرات المحروقات، وهو مؤشر على ضعف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ينشط كثير منها في قطاع تجارة المنتجات المستوردة من الخارج، لكن من جهة أخرى نلاحظ عجز الميزان التجاري بقيمة 17844 مليار دج، وهذا راجع إلى انهيار أسعار النفط إلى ما دون 60 دولار للبرميل الواحد في سنة 2016.

نتيجة لذلك يتضح أنه رغم مختلف الجهود المبذولة لترقية صادرات القطاع الخاص، إلا أن مجال التصدير خارج قطاع المحروقات يبقى ضعيفا، مما يستوجب بذل كثير من الجهود للحاق بركب الدول المجاورة التي سبقتنا في ذلك.

وعلى الرغم من المجهودات الحكومية في مكافحة البطالة وتشجيع إنشاء المقاولات الصغيرة والمتوسطة، فالنتائج بقيت ضعيفة مع العدد الكبير لإنشاء المؤسسات، لكن في القطاع غير الرسمي، مما يطرح العديد من التساؤلات حول الأسباب والتكاليف الناتجة عن ذلك، وعليه فالمقاولاتية في الجزائر تبقى دائما متأخرة بالنظر للسياسات والإمكانات المتوافرة. وكشف خبراء اقتصاديون بمناسبة الأسبوع العالمي للمقاولاتية سنة 2013 الذي ينظم على مستوى أزيد من 130 دولة حول العالم، منها الجزائر، أن هذه الأخيرة-الجزائر- خسرت رهان إنشاء 2 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة الذي أعلنته قبل عشر سنوات [16]، وهنا يبدو من المهم مناقشة مدى فعالية هذه السياسة في تحقيق الأهداف المسطرة، والبحث في الإنجازات المحققة والنقائص الموجودة لاقتراح الحلول الكفيلة بتصحيح مسار التجربة المقاولاتية في الجزائر، مما يستدعي القيام بعملية تقييم موضوعية لهذه التجربة استنادا إلى الأسس والنظريات والدراسات السابقة.

نتائج الدراسة:

- يعد تشجيع ودعم فئة المقاولين تحقيقا لمكاسب اقتصادية واجتماعية، وحلا لمشكل البطالة التي تعتبر من أولويات السياسة الاقتصادية في الجزائر خارج قطاع المحروقات.
- تتمتع المقاولاتية بمجموعة من الوظائف الاقتصادية والاجتماعية، كخلق مناصب العمل، ودعم الابتكار، وتحسين التنافسية، والتخفيف من عدم المساواة الاجتماعية، وهي الوظائف التي تضمن الحركية الجيدة للنظام الحر.

- دفع الأفراد الذين يتمتعون بالمهارات والخبرات والقدرات والكفاءات الفنية والنفسية اللازمة لإقامة المشاريع الجديدة، من خلال توفير المناخ الاقتصادي والتنظيمي الملائم.
- إن تطوير النشاط المقاولاتي مبني على التركيز على المناهج التعليمية والتكوينية والتدريبية، تشارك فيه جميع المدارس والمعاهد والجامعات ومراكز التكوين والبحث.
- على الرغم من مختلف الجهود المبذولة لترقية صادرات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن مجال التصدير خارج قطاع المحروقات يبقى ضعيفا، مما يستوجب بذل كثير من الجهود لرفع التحدي.

التوصيات:

- توفير البنية التحتية وقنوات التوزيع المشجعة على النشاط الاقتصادي، وتحقيق التوازن الجهوي، لتشجيع القطاع الخاص في جميع مناطق الوطن على عمليات التصدير.
- العمل على تشجيع الإنتاج المحلي عن طريق وضع سياسة شاملة للحد من استيراد المنتجات التي يمكن إنتاجها في الداخل، ومحاربة ظاهرة إغراق الأسواق، والتحكم في الاقتصاد غير الرسمي.
- التخفيف من حدة العراقيل التي توضع في وجه المقاولات الصغيرة، لاسيّما الإدارية منها، بسن قوانين صارمة تأخذ بعين الاعتبار خصوصية هذا القطاع، وتفعيل الحوكمة والرقابة، ومحاربة الفساد الإداري.
- محاولة التخفيف من السياسة الاجتماعية المنتهجة، التي يمكن اعتبارها أكبر عائق أمام تطور الثقافة المقاولاتية، وترك المبادرة للعمل الحر واقتصار دور الدولة على التأطير والمراقبة.

الهوامش:

1-Mory Siony : « Développement des compétences des leaders en promotion de la culture entrepreneuriale et de l'entrepreneur ship-le cas de rendez-vous entrepreneuriat de la francophone »,université laval, Québec, octobre 2007,p :90.

2-Thierry Verstraet : « entrepreneuriat :modélisation de phénomène », revue de l'entrepreneuriat, vol 01 ,N=01,2001,p :26.

3- Thierry Verstraet et Alain Fayolle : « Paradigmes et entrepreneuriat » , revue de l'entrepreneuriat vol 04 ,N=01,2005,p :48.

4-خذيري توفيق، حسين الطاهر:"المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية: المسارات والخيارات"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر،2013،ص:04.

5-Eric Michael et Christophe loue : « les compétences entrepreneuriales

définition et construction d'un référentiel »,le 8eme congrès international francophone (CIFE PME) :l'internationalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriales (suisse haute école de gestion HEC),fribourg 25-26-27 octobre 2006,pp :3-4.

6- Eric Michael et Christophe loue : op-cit.p :9.

7-Aziz Bouslikhane : « Enseignement de l'entrepreneuriat : pour un regarde paradigmatique autour de processus entrepreneuriat »,université Nancy 2,p :59.

8-GEM: Globale Entrepreneur-ship Monitor.

المرصد العالمي للمقاولاتية من أهم الهيئات المتخصصة في إنجاز الأبحاث والدراسات في مجال المقاولاتية في مختلف دول العالم، يقدم تقارير وإحصائيات عن تطور النشاطات المقاولاتية في مختلف المناطق والبلدان.

9-مجدي عوض مبارك:"الريادة في الأعمال المفاهيم والنماذج والمداخل المختلفة"، عالم الكتاب الحديث، أربد، 2009،ص:20.

10-شكوري سيدي محمد:" وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود، بنوك ومالية، جامعة تلمسان،2011-2012 ،ص:63.

11-تتضمن الخدمات: النقل والمواصلات، التجارة والتوزيع، الفندقة والإطعام، خدمات المؤسسات، أعمال عقارية، خدمات المرافق الجماعية.

12-تتضمن الصناعة: المناجم والمحاجر، الحديد والصلب، مواد البناء، كيمياء، مطاط، بلاستيك، الصناعة الغذائية، صناعة النسيج، صناعة الجلود، الخشب والفلين.

13-خدمات ذات الصلة بالصناعة: تشمل خدمات الأشغال البترولية، الطاقة والمحروقات.

14-متوسط التشغيل: يحسب بقسمة عدد مناصب الشغل على عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

15- وزارة التشغيل والضمان الاجتماعي مأخوذة من الموقع الإلكتروني:

www.dgfp.gov.dz/texte/amteas.pdf

16-عبد الوهاب بوكروح:"الجزائر تفشل في بلوغ 1 مليون مؤسسة"، مقال بجريدة الشروق اليومي، العدد 4201، الأربعاء بتاريخ 20 نوفمبر 2013 ميلادي، الموافق لـ16 محرم 1435 هجري.